

الجدول الزمني لتفعيل القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية

تبنى المغرب في تفعيل القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية منهجية تدريجية تأخذ بعين الاعتبار قدرات المديرين و تسمح من جهة، بانتقال مرن إلى الأحكام الجديدة المنبثقة عن هذا القانون التنظيمي، و من جهة أخرى بتملك أمثل للقواعد الميزانية الجديدة التي أتى بها هذا القانون التنظيمي و استيعاب أفضل للأنماط الجديدة للتدبير العمومي. وهكذا، سيتم دخول أحكام القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون المالية حيز التنفيذ على خمس سنوات، تبتدئ منذ فاتح يناير 2016، وفق الجدول الزمني التالي:

• 2016 _

• 2017 _

• 2018 _

• 2019 _

• 2020 _

عرفت هذه السنة دخول المقتضيات التالية حيز التنفيذ:

- الجدول الزمني الجديد للدراسة و التصويت على مشروع قانون المالية و مشروع قانون المالية المعدل و مشروع قانون التصفية؛
- تقليص عدد أصناف الحسابات المرصدة لأموال خصوصية و اعتماد القواعد الجديدة المؤطرة لإحداثها و استعمالها؛
- إدراج القواعد الجديدة لإحداث و استعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- إرفاق مشروع قانون المالية بتقارير جديدة تتعلق بالذاكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار و المذاكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة؛
- إحداث الفصل الجديد المتعلق بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية؛
- إرفاق قانون التصفية بالتقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية؛
- منع منح ترخيصات بالتزام مقدما بالنسبة لنفقات التسيير من الميزانية العامة؛
- منع إدراج نفقات التسيير بميزانية الاستثمار؛
- المقتضيات المتعلقة بالمناصب المالية؛
- التقديم الجديد لجدول التوازن و القاعدة الجديدة لتأطير المديونية.
- اعتماد محدودة اعتمادات نفقات الموظفين المفتوحة برسم قانون المالية،

- الهيكلية الميزانية الجديدة للميزانية العامة و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية.
- إلغاء المحاسبة الميزانية عبر مسك المحاسبة العامة ؛

- إيداع مشاريع نجاعة الأداء باللجان البرلمانية المعنية رفقة مشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية.

- اعتماد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات .

•

المادة 69 [1] من القانون التنظيمي لقانون المالية

- إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الإحتياط الإجتماعي و التقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين؛
- مسك محاسبة تحليل التكاليف؛
- التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون و صدقيتها من طرف المجلس الأعلى للحسابات؛
- إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بالتقرير السنوي حول نجاعة الأداء و تقرير افتتاح نجاعة الأداء .

[تحميل نسخة PDF](#) [2]



<http://lof.finances.gov.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%B1%D9%82%D9%85-13-130-%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

روابط

[1] <http://lof.finances.gov.ma/ar/articlesloi?id=69#المادة69>

[2] http://lof.finances.gov.ma/sites/default/files/ar_schema_calendrier_de_mise_en_oeuvre.pdf